Journal of
Engineering Sciences
Faculty of Engineering
Assiut University
JES
مجلة
العلوم الهندسية
كلية الهندسة
جامعة أسيوط
journal homepage: http://jesaun.journals.ekb.eg

The role of spending in achieving the goals of sustainable development 2030 in the Egyptian governorates (Analytical Study)

دور أوجه الانفاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بالمحافظات المصرية (دراسة تحليله)

Received 31 May 2023; Revised 23 October 2023; Accepted 28 October 2023

The research examines the indicators of the Egyptian experience in directing spending to achieve the sustainable development goals of 2030. The research studies 10 goals for eradicating poverty and hunger, providing good health and education, rejecting violence, providing clean water and energy, providing decent work, stimulating industrialization and innovation, and creating sustainable cities and communities.

The research reviews the experiences of some previous countries in directing spending priorities to support development plans: and It analyzes the indicators of the Egyptian experience in directing spending and GDP growth to achieve the sustainable development goals by using the SPSS program to analyze the data on the 10 goals under study, by applying (Compare Mean - paired samples T Test) to know the development in the indicators of sustainable development (2006: 2016), and the evolution of spending (2016: 2022) according to the available data, then classify the governorates in those indicators (2016: 2022) by applying Classify test.

The research concluded that the state's efforts to achieve sustainable development are insufficient to accommodate the population increase in indicators of poverty, hunger, health, education and non-violence, and despite the development of infrastructure and infrastructure indicators to stimulate industrialization, access to energy and decent work rates have decreased, and environmental indicators have been proven, It also shows the increase in spending on information technology compared to the rest of the economic activities, and the acquisition of the governorates of Cairo, Giza and Alexandria on the aspects of spending and development indicators, which requires balance in the distribution of development efforts in all governorates.

Derbala, Shimaa
د. شيماء محمد حمدي دربالة [١]

Key words: Sustainable development - economic development- Expenditure

الكلمات الرئيسية
التنمية المستدامة – التنمية الاقتصادية - أوجه الانفاق

[١] مدرس بقسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة جامعة المنيا Sh.derbala@mu.edu.eg

https://doi.org/10.21608/JESAUN.2023.214525.1234
This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

يدرس البحث مؤشرات التجربة المصرية في توجيه الانفاق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، اختص البحث بدراسة ١٠ اهداف خاصة بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير الصحة والتعليم بصورة جيدة ونبذ العنف وتوفير المياه النظيفة والطاقة وتوفير العمل اللائق وتحفيز التصنيع والابتكار وخلق مدن ومجتمعات محلية مستدامة، ويستعرض البحث الدراسات السابقة لبعض لتجارب بعض الدول في توجيه أولويات الانفاق لدعم خطط التنمية. اعتمد البحث على رصد وتحليل مؤشرات التجربة المصرية في توجيه الانفاق ونمو الناتج المحلي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي *SPSS*، لتحليل البيانات الخاصة بال ١٠ اهداف محل الدراسة، وذلك بتطبيق اختبار *Compare Mean - paired samples (T Test)* لمعرفة التطور في مؤشرات التنمية المستدامة في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، وتطور اوجه الانفاق بالفترة (٢٠١٦ :٢٠٢٢) طبقا للبيانات المتاحة، ثم تطبيق اختبار (*Classify*) لتصنيف المحافظات بتلك المؤشرات بالفترة (٢٠١٦ :٢٠٢٢). وخلص البحث الى ان جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة غير كافية لاستيعاب الزيادة السكانية الخاصة بمؤشرات الفقر والجوع والصحة والتعليم ونبذ العنف، وبالرغم من تطور مؤشرات البنية الأساسية والتحتية لتحفيز التصنيع، نقصت معدلات الحصول على الطاقة وتوفير العمل اللائق، وثبتت المؤشرات البيئية. كما تبين زيادة الانفاق على تكنولوجيا المعلومات بالمقارنة بباقي الأنشطة الاقتصادية ، واستحواذ محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية على أوجه الانفاق ومؤشرات التنمية، وهوما يتطلب التوازن في توزيع جهود التنمية بكافة المحافظات.

١. المقدمة

بدأ مفهوم التنمية المستدامة وفقًا لإعلان " الحق في التنمية" الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٨٦، والذي حثَّ الدول على التوزيع العادل للدخل والتكافؤ في توفير الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل اللائق ونبذ العنف، وهو ما يتطلب إصلاحات اقتصادية واجتماعيه وبيئية لتحقيق التنمية، وأكد على ذلك مفهوم التنمية البشرية عام ١٩٩٠ باعتبار البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن النمو الاقتصادي مجرد وسيلة لتحقيق التنمية، ومنها تبنت التنمية المستدامة ١٧ هدف لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات المستقبل للأجيال القادمة [1]. اختص البحث بدراسة ١٠ أهداف للتنمية المستدامة ، وهي القضاء على الفقر ، القضاء التام على الجوع ،الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة ونبذ العنف، المياه النظيفة والنظافة الصحية ، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ، مدن ومجتمعات محلية مستدامة [1]

اختلفت تجارب الدول في ترتيب أولويات الانفاق للوصول للتنمية المستدامة وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي كمردود للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ومستوى المعيشة اللائق، ما بين التوجه للإنفاق على الأنشطة الاستهلاكية والإنتاجية، بجانب توفير الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم) وخدمات البنية التحتية لتعزيز إنتاجية العمل. استهدف البحث تحليل مؤشرات التجربة المصرية في توجيه الانفاق، طبقا لتطور مؤشرات التنمية المستدامة بالفترة (٢٠٠٦ :٢٠١٦) وتطور أولويات الانفاق حتى عام ٢٠٢٢، ومدى تحقيق التكافؤ بين المحافظات بتلك المؤشرات.

٢. إشكالية البحث

تركز أوجه الانفاق بمحافظات دون الأخرى ، نتيجة لوجود فجوة بين المحافظات في تركز الخدمات والأنشطة الاقتصادية، وهو ما يتنافى مع أهداف التنمية المستدامة والتنمية البشرية بتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافؤ بين المناطق المختلفة، حيث بينت مؤشرات التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ مساهمه أقاليم الوجه البحري والمحافظات الحضرية ب ٨٨ % من اجمالي الناتج المحلي [1].

٣. هدف البحث

تحليل المؤشرات الخاصة بالتجربة المصرية في توجيه الانفاق، طبقا لتكافؤ الفرص بين المحافظات في تطور مؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بالفترة (٢٠٠٦ :٢٠١٦) وتطور أولويات الانفاق حتى عام ٢٠٢٢ لدعم التنمية.

٤. منهجية البحث

بمراجعة التقرير الاحصائي الوطني لعام ٢٠١٩ لمؤشرات وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية للتنمية البشرية في مصر عام ٢٠٢٢، تم اختيار ١٠ اهداف للدراسة (القضاء على الفقر ، القضاء التام على الجوع ،الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة ونبذ العنف، المياه النظيفة والنظافة الصحية ، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، مدن ومجتمعات محلية مستدامة) (تتضمن ١٢٠ متغير) ومنها تتبع البحث عدة منهجيات للوصول إلى النتائج كما يلي:-

١- المنهج الوصفي : لعرض الدراسات السابقة وتجارب بعض الدول في توجيه الانفاق لدعم التنمية، ووضع مصر في اهداف التنمية المستدامة محل الدراسة طبقا للبيانات المتاحة .

٢- المنهج التحليلي الاستنباطي: بتحليل واستنباط التطور في مؤشرات التنمية المستدامة بالفترة (٢٠٠٦ :٢٠١٦) وتطور اوجه الانفاق بمصر بمقارنة البيانات في الفترة (٢٠١٦ : ٢٠٢٢) لتصحيح أي خلل بالمؤشرات، وذلك تطبيق اختبار ((Compare Means (Paired -Samples T Test)

٣- المنهج الاستكشافي :- لاستكشاف إثر توجيه الانفاق على تطور مؤشرات التنمية المستدامة بالمحافظات المصرية بالفترة من (٢٠١٦ :٢٠٢٢)، بتطبيق الاختبار التحليلي (Classify) لتصنيف المحافظات بالبيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة واوجه الانفاق، وذلك للوقوف على مدى التوافق بين خطط الدولة في أوجه الانفاق وأهداف التنمية المستدامة لدعم العدالة الاجتماعية ومستوى المعيشة اللائق بالمناطق المختلفة.

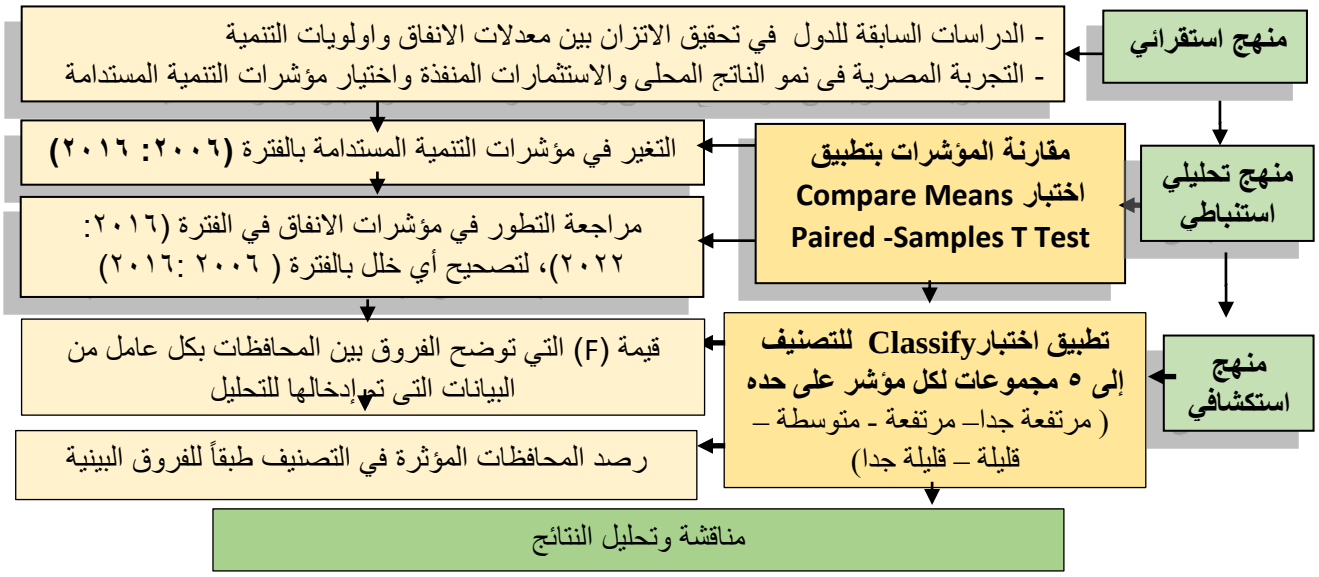

شكل ١: منهجية البحث المصدر :- بتصرف الباحث

٥. الدراسات السابقة المشابهة لموضوع البحث

بدأ التفكير في الربط توجيه الانفاق واهداف التنمية منذ القدم ، بدءا بنظرية vaghner بالفترة ١٨٨٣ : ١٨٩٣، بدراسة التأثير الإيجابي لتوجيه الانفاق لتوفير الخدمات وفرص العمل والبنية التحتية ودعم النمو الاقتصادي، مع وجود تأثير سلبي للتركيز على الصناعة فيما يخص انتشار التلوث البيئي، و تحليل Harden عام ١٩٦٨ بمدى فاعلية استغلال الموارد الطبيعية والتوعية بالحفاظ عليها وفرض غرامات لمنع الإهدار في استغلالها، وفي عام ١٩٧٢ بدأت المناقشات حول مبدأ التنمية لصالح الفقراء والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وأشارت Lebek عام ١٩٨٨ بزيادة نصيب الفرد من الدخل بزيادة النمو الاقتصادي ، ومنها زيادة الطلب على السلع والخدمات والانفاق على الأنشطة الاستهلاكية.[2]
ومنها تعددت الدراسات حول تحليل تجارب الدول في توجيه الانفاق طبقاً لأهداف التنمية، وتم اختيار بعض الدراسات لعرض تجارب بعض الدول المشتركة مع مصر في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومنها ما يلي- :

أ- الدراسات الخاصة بتجربة نيجيريا كدولة أفريقية تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية والايدي العاملة، والتي ركزت على القضاء على الفقر ودعم الصحة والتعليم كأهم أولويات التنمية المستدامة.
بحث Ajisafe Rufus.Adebayo, Amassoma Ditimi ,Nwosa Philip عام ٢٠١١ [2] توجيه الانفاق على التنمية الزراعية والتعليم والصحة والنقل والاتصالات في نيجيريا للفترة (١٩٧٠ : ٢٠١٠)، وأكدت النتائج على التركيز على الإنفاق على التنمية الزراعية بالمقارنة بباقي الأهداف، مما اثر على كفاءة العمالة على البعيد.
ورصد Emeka Osuji1 & Stanley Emife Nwani عام ٢٠٢٠ [3] تباطؤ معدلات النمو بنيجيريا بمتوسط ٠.٣٦% بالفترة (٢٠١٨:٢٠١٦)، وارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض متوسط الاعمار ٥٤ سنه وارتفاع معدلات الامية ٣٨% وتسرب ١٠ مليون طفل من التعليم، متوسط دخل الفرد (٢٠٤٩ دولار عام ٢٠١٨) ، مع ضعف المؤسسات في دعم القضايا البيئية الخاصة بطرق التخلص من النفايات والرعي الجائر وحرق الغابات وتسرب النفط.
وأشارت النتائج الى توجيه الانفاق للصحة والتعليم لتعزيز الموارد البشرية وكفاءة العمالة وخفض مؤشرات الفقر على المدى البعيد، بينما لم يؤثر توجيه الانفاق على الحفاظ على البيئة، واوصت الدراسة بضرورة مشاركة القطاع الخاص لدعم النمو الاقتصادي القائم على التنمية الزراعية كأهم مورد متاح، مع تحقيق الاستدامة البيئية.

ب – الدراسة الخاصة بتجربة اندونيسيا كدولة تعتمد على الزراعة كنشاط رئيسي ويعوق التنمية بها ضعف البنية التحتية. يبلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢ بإندونيسيا ٤٧٨٨ دولار ، وصنفت بالمركز ٧٣ عالميا في سهولة أداء الاعمال، ولكن يعوق التنمية بها فقر البنية الأساسية، والعوامل البيئية الخاصة بالتعرض للزلازل والبراكين.
قام Wahyudi عام ٢٠٢٠ [4] برصد تأثير الإنفاق على قطاعات الطرق والبنية التحتية لجذب الاستثمارات وخفض معدلات الفقر (٦٦% تقريبا) ، بالتطبيق على ٣٤ مقاطعه بالفترة (٢٠١٤ : ٢٠١٨)، ونجحت التجربة في توجيه الانفاق لتحقيق الاتصال وجذب الاستثمارات وخلق توزيع عادل للوصول لكافة المناطق ، ومنها بلغ نمو الناتج المحلى نتيجة للإنفاق على البنية الأساسية ودعم الاتصال بين المناطق ٥.٣ % عام ٢٠٢٠ ، موزعة على الانشطة الاقتصادية (١٣.٧% للزراعة – ٣٠.٢% للتعدين والتصنيع والمرافق – ٢١% للصناعة – ١٠.٨% للتشييد والبناء – ٩.٦% للنقل – ١٦.٥% للمطاعم والفنادق وتجارة الجملة والتجزئة)، ولكن رصد Dadang Hartanto, Radiman, Abrar Adhani عام ٢٠٢٠ [5] ضعف التجربة في الانفاق للحفاظ على البيئية والتاثير السلبي للنمو الاقتصادي على زيادة التلوث.

ج- دراسة وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة[6]، لتجربة ماليزيا عام ٢٠١٠ في انشاء عاصمة إدارية جديدة " بوتراجيا " للحد من تمركز العاصمة كوالالمبور، وفيها تم التخطيط للتركيز على التقليل من حدة الفقر وإزالة التفاوتات بين أقاليم الدولة، من خلال إتاحة فرص عمل وتنمية مهارات للفئات المهمشة كما يلي-:
١ -التركيز على الأنشطة الملائمة لتشغيل الفقراء ومنخفضي الدخل
٢ -تنمية أراضي لتوطين الفقراء ٣ -الاهتمام بالصناعات كثيفة العمالة للحد من البطالة

٤ -إقامة معاهد وكليات متخصصة لتدريب الفئات الفقيرة على مجالات العمل
٥ -دعم الأسر الأكثر فقرا، من خلال تقديم قروض بدون فوائد لإقامة المشروعات.
تم ذلك بالتوازي مع برامج التنمية البشرية لتطوير التعليم وتأهيل الموارد البشرية على الصناعات ذات القيمة المضافة، ، وبالرغم من افتقارها للموارد المالية، نجحت ماليزيا في نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥% عام ٢٠١٠ الى ٨.٧% عام ٢٠٢٢ ، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بمعدل ٧.٥ % ومضاعفة متوسط دخل الفرد ١٠ مرات ، كما مثل النشاط الصناعي وانشطة الخدمات ما يقرب من ٨٥% من الاقتصاد واحتلت المرتبة ال ١٧ في سلسلة التقدم الصناعي.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة تبين توجيه الإنفاق لدعم اهداف التنمية المستدامة على النحو التالي :-
١- المفاضلة بين الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، باعتبار الإنفاق على الصحة والتعليم يعزز إنتاجية العمل، والانفاق على البنية التحتية يدعم الاتصال ويقلل من تكلفة الإنتاج الصناعي ، فالأهم من زيادة النفقات هو التوزيع الأمثل لها. [7]
٢- زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي هو المؤشر الحاكم لتوجيه الانفاق كمردود للتنمية الاقتصادية. [8]
٣- زيادة نصيب الفرد من الدخل يترتب عليها زيادة الانفاق والطلب على الأنشطة الاستهلاكية.
٤- نجاح تجربة نيجيريا في توجيه الانفاق للزراعة لدعم اهداف التنمية المستدامة الخاصة بالقضاء على الفقر والجوع ، مع تعزيز الموارد البشرية بدعم اهداف الصحة الجيدة والرفاه والتعليم الجيد.
٥- نجاح تجربة اندونيسيا في توجيه الانفاق لأهداف التنمية المستدامة الخاصة بالقضاء على الفقر وتحفيز الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، من خلال دعم البنية الأساسية لجذب الاستثمارات
٦- نجاح تجربة ماليزيا في توجيه الانفاق طبقا لأهداف التنمية المستدامة الخاصة بالقضاء على الفقر والعمل اللائق ونمو الاقتصاد والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، بالوصول للفئات المهمشة من التنمية.
٧- لم تنجح أيا من التجارب في توجيه الانفاق بهدف الوصول لمدن ومجتمعات محلية مستدامة بالحفاظ على البيئة.
٨- لم تستهدف أيا من التجارب في توجيه الانفاق اهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمساواة ونبذ العنف والمياه النظيفة والنظافة الصحية وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة لتكوين مجتمعات ومدن مستدامة.

٦. خلفيه عامة عن مؤشرات أوجه الانفاق لدعم اهداف التنمية المستدامة بمصر

فيها يتم مراجعة أوجه الانفاق لدعم اهداف التنمية المستدامة بالفترة (٢٠٢٢:٢٠٠٦)، فبالرغم من نمو الاستثمارات المنفذة العاملة (٥٨٠٤١.٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٦، ٣١٢٠٣٥.٦ مليون جنيه عام ٢٠١٦، ٨٥٠٣٠٨.٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٢)، الا انه حدث تذبذب في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (٧.٠٩% عام ٢٠٠٦، ٤.١٨% عام ٢٠١٦، ٦.٦% عام ٢٠٢٢)، وذلك لزيادة متطلبات التنمية المستدامة لاستيعاب الزيادة السكانية المستمرة، وبمراجعة توجيه الانفاق ومردوها على نمو الناتج المحلي [9] لدعم اهداف التنمية المستدامة تبين ما يلي :-

١- القضاء على الفقر: - ارتبط القضاء على الفقر بتطور كافة اهداف التنمية المستدامة، وبالرغم من السعي لدعم التنمية بلغ نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني ٣٢.٥% وبلغت نسبة السكان تحت خط الفقر المقع ٦.٢% عام ٢٠١٨ [١].
٢- القضاء التام على الجوع: - تم توجيه ٤% من اجمالي الاستثمارات للإنفاق على الزراعة عام ٢٠٢٢ ومنها نما الناتج المحلي بمعدل ٣.٩٧% بزيادة ٠.٧٣% عن عام ٢٠١٦ و٠.٢٩ عن عام ٢٠٠٦.
٣- الصحة الجيدة والرفاه: - تم توجيه ٤% من اجمالي الاستثمارات للإنفاق على الصحة عام ٢٠٢٢، ومنها نما الناتج المحلي بمعدل ٥.١% (نفس معدل النمو لعام ٢٠٠٧) بزيادة ١.٦٢% عن عام ٢٠١٦.
٤- التعليم الجيد: - تم توجيه ٧% من اجمالي الاستثمارات للإنفاق على التعليم عام ٢٠٢٢ ومنها نما الناتج المحلي بمعدل ٤.٩٧% بزيادة ١.٠٨% عن عام ٢٠١٦وبنقص ٠.٤٥ عن عام ٢٠٠٦.
٥ - المساواة ونبذ العنف: - ظاهره اجتماعية ليس لها مقابل بأوجه الانفاق
٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية: - بالرغم من توجيه ١٦% من اجمالي الاستثمارات للإنفاق على المياه والصرف الصحي عام ٢٠٢٢، نقص نمو الناتج المحلي من ٧.١٥ عام ٢٠٠٦/الى ٣.٨٩ عام ٢٠١٦ الى ٣.٢٩ عام ٢٠٢٢.

٧- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: - بالرغم من توجيه ٦% من اجمالي الاستثمارات للإنفاق على استخراج البترول والغاز الطبيعي، و٧% للحصول على الكهرباء، نقص نمو الناتج المحلي للكهرباء من ٦.٢٩ % عام ٢٠٠٦ الى ١.٨٧ % عام ٢٠١٦ و ٤.٣١ % عام ٢٠٢٢.

٨- العمل اللائق ونمو الاقتصاد: - ارتفع معدل نمو الأنشطة الاستهلاكية، فبالرغم من انخفاض الاستثمارات بقطاع الفنادق والمطاعم عام ٢٠٢٢ (اقل من ١%)، الا انه الأعلى في نمو الناتج المحلي (٤٥.٦٦% بزيادة ٤١.٧٧% عن عام ٢٠١٦ و ٣٢.٤١% عن عام ٢٠٠٦)، وبينما تم توجيه ٨% للاستثمار بالتشييد والبناء والأنشطة العقارية فجميعها نما الناتج المحلي لها بمعدل ٦:٧% تقريبا بنقص عن الأعوام الماضية بمعدل يصل الى ٤% لعام ٢٠١٦ و ٩% لعام ٢٠٠٦.

٩- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: - تم توجيه ٣٢% من اجمالي الاستثمارات لتحفيز التصنيع ومنها نما الناتج المحلي للصناعات التحويلية ل ١٩.٤١% عام ٢٠٢٢ بزيادة ١٣.٦٧% عن عام ٢٠١٦و ٤.٥٤ % عن عام ٢٠٠٦ للاتصالات والمعلومات الى ٢٠.٠٢ % بزيادة ٣.٥٣% عن عام ٢٠١٦و ٥.٩٧% عن عام ٢٠٠٦ قناة السويس ١١.٧١ عام ٢٠٢٢ بزيادة ١٠.٣٢% عن عام ٢٠١٦ ونقص ٣.١٤% عن عام ٢٠٠٦، بينما نقص نمو الناتج المحلي للنقل والتخزين من ٨.٠٣ % عام ٢٠٠٦ الى ٥.٣١ % عام ٢٠١٦ الى ٤.٣٩ عام ٢٠٢٢.

١٠- مدن ومجتمعات محلية مستدامة: - لا يوجد مؤشرات داله عن الاستثمار وتوصي بالإنفاق للحفاظ على البيئة .وتوضح الاشكال ارقام (٢) و (٣) التطور في نمو الناتج المحلي الإجمالي طبقا لأنشطة الاقتصادية بالمقارنة بالاستثمارات الموجهة لتلك الأنشطة للفترة (٢٠٠٦ :٢٠٢٢) [9] .

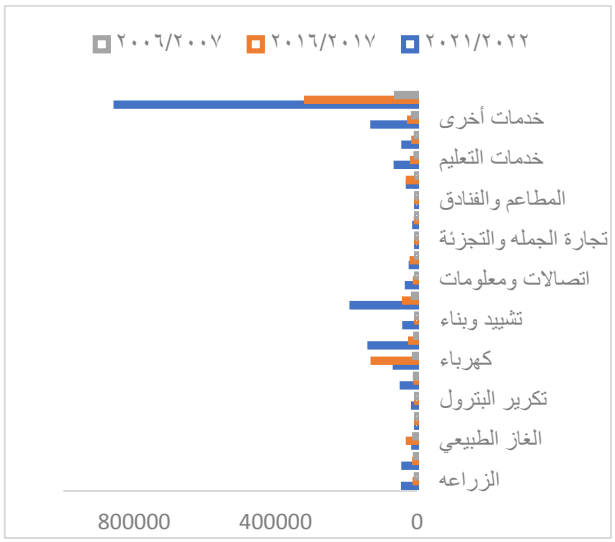

شكل ٢ تطور الاستثمارات العاملة
بالفترة(٢٠٠٦ : ٢٠٢٢) المصدر [9]

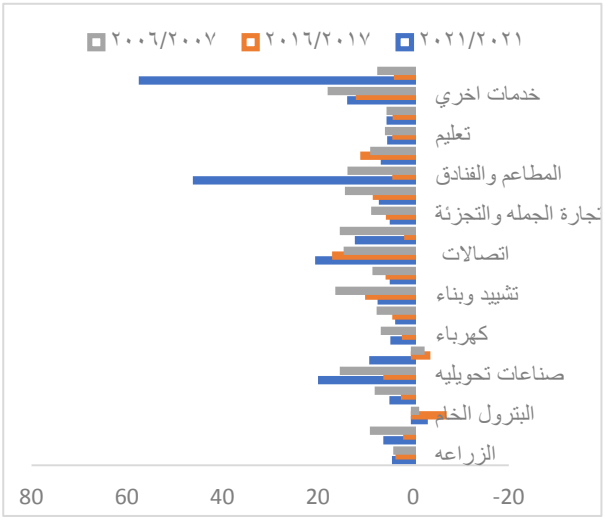

شكل ٣ النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي
بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠٢٢) المصدر [9]

٧. استنباط تطور أوجه الانفاق في دعم اهداف التنمية المستدامة بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)

فيها يتم رصد تطور العوامل التنموية (١٠ اهداف تشمل ١٢٠ متغير) المعتمدة بالتقرير الاحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر [10]، طبقاً لمصادر البيانات المباشرة المتاحة بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، مع مراجعة التطور في أوجه الانفاق بالفترة (٢٠١٦ : ٢٠٢٢) طبقا لتطور الناتج المحلى الإجمالي على مستوى المحافظات (متوفرة بالفترة (٢٠١٢ :٢٠٢٢) [9]، ومنها تم مقارنة النتائج المعتمدة (٢٠١٦:٢٠٦٦)، والتنبؤ بالسعي لتصحيح أي خلل بالمؤشرات طبقا للتغير في أوجه الانفاق حتى عام ٢٠٢٢، ويوضح الجدول رقم (١) استنباط التغير في العوامل المؤثرة لدعم اهداف التنمية المستدامة، وتوضح الجداول ارقام (٢) و(٣) التغير في المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة طبقا لنتائج الاختبار التحليلي (Compare Means paird- Sampels T Test)-بSPSS

جدول (١) استنباط التغير في العوامل المؤثرة لدعم اهداف التنمية المستدامة

هدف	المتغيرات محل الدراسة	استنباط التغير في العوامل التنموية (٢٠٠٦: ٢٠١٦)	تغير أوجه الانفاق لدعم التنمية (٢٠١٦:٢٠٢٢)
القضاء على الفقر	الفقر والفقر المدقع [1] [11] – الحصول على اعانات اجتماعيه [12] [13]– عدد الاسر القاطنة بمساكن متصلة (كهرباء - مياه - صرف صحي) من الشبكة العامة - عدد المباني غير المتصلة (كهرباء - مياه - صرف صحي – غاز)) – نسب المباني المخصصة للسكن والعمل [14] [15]	وجود دلالة معنويه بزيادة معدلات الفقر والفقر المدقع مع نقص معدلات الحصول على اعانات اجتماعيه، مع زيادة المباني المخصصة للسكن والعمل، ولكنها غير متصلة بالمياه والصرف.	زيادة معدل الانفاق على البنية الاساسية كمؤشر للسعي نحو خفض معدلات الفقر
القضاء التام على الجوع	مساحة الزمام الزراعي [16] [17] وأراضي الاستصلاح [18] [19]- المساحة المحصولية [20] [21] -الإنتاج السمكي ومساحة المزارع السمكية [22] [23] – اعداد المذبوحات [20] [21]- التعدي على الأراضي الزراعية[19] - معدل التقزم وسوء التغذية والانيميا[1]	وجود دلالة معنويه بنقص إجراءات القضاء على الجوع، حيث نقص استصلاح الأراضي والمزارع السمكية، كما لم تعطي مساحة الزمام الزراعي والمساحة المحصولية واعداد المذبوحات أي دلالة معنوية.	زيادة معدل الانفاق على الزراعة كأحد المؤشرات الدالة على السعي للقضاء على الجوع
الصحة الجيدة والرفاه	معدل وفيات (الرضع والأطفال والامهات اثناء الولادة – حوادث الطرق)- معدل استخدام وسائل منع الحمل والولادة تحت اشراف طبيب [11] [1] -عدد المستشفيات وعدد الاسرة بها– عدد الاطباء [24] [25] - معدل الانجاب الكلي [1]	بالرغم من وجود دلالة معنويه لزيادة الرعاية الصحية بنقص معدل وفيات الأطفال والرضع والأمهات اثناء الولادة الا انه نقص نصيب الفرد من الرعاية الصحية.	زيادة معدلات الانفاق على الصحة لزيادة نصيب الفرد من الرعاية الصحية
التعليم الجيد	الامية - الحاصلين على مؤهل (متوسط – فوق المتوسط – جامعي – فوق الجامعي). [14] [15] - نسبة التسرب من التعليم [15] [1]– عدد الفصول – معدلات تلميذ/ معلم بجميع المراحل التعليمية – معدلات الالتحاق بالتعليم الفني (زراعي – صناعي – تجاري) [26] [27] - نسبة المدارس المجهزة للمعاقين[1]	وجود دلالة معنويه بتراجع جودة التعليم ، بالرغم من زيادة الحاصلين على مؤهلات وعدد الفصول ونقص الامية ، زاد التسرب من التعليم ونقص عدد المعلمين مقارنه بالتلاميذ ببعض المراحل، وزاد عدد الطلاب بالثانوي صناعي وتجاري ونقص بالثانوي الزراعي	زيادة معدلات الانفاق على التعليم لتحسين جودة التعليم
المساواة ونبذ العنف	نوع المشتغلين بوظائف هامة [14] [28] - نسب (تعرض الأطفال لعقاب بدني – تعرض السيدات الذين سبق لهم الزواج لعنف (١٤-٤٩ سنه) – السيدات المتزوجات (١٠-١٨ سنه)- ختان الاناث (٠-١٩سنه) – المتزوجات (١٥-٤٩ سنه) اللاتي يتخذن قرارات برعايتهن الصحية - استخدام وسائل تنظيم الأسرة)[1]	جميع العوامل غير داله معنويا	ظاهرة اجتماعية ليس لها دلاله بأوجه الانفاق
والنظافة	معدل الاسر التي لديها مصدر مأمون للمياه [11] [1] - المياه المستخدمة (المياه النقية – الاستفادة من مياه (المصارف –الابار – إعادة تدوير مياه الصرف الصحي)) [29] [30]	وجود دلالة معنويه بزيادة الاسر التي لديها مصدر مأمون للمياه، والاستفادة من مياه المصارف، مع نقص الاستفادة من اعادة تدوير مياه الصرف الصحي .	زيادة معدلات الانفاق على المياه والصرف الصحي، لدعم الحصول على مياه نظيفة

هدف	المتغيرات محل الدراسة	استنباط التغير في العوامل التنموية (٢٠٠٦: ٢٠١٦)	تغير أوجه الانفاق لدعم التنمية (٢٠١٦:٢٠٢٢)
طاقة نظيفة بسعر معقول	معدل الحصول على الكهرباء [11] [1] - الطاقة الكهربائية (المولدة – المستهلكة) - الوقود المستهلك - كمية البترول المستخرج وقيمته - استخراج الغاز وانتاجه [31] [32]	وجود دلالة معنوية بنقص الحصول على الطاقة، حيث زاد توليد واستهلاك الكهرباء مع زيادة قيمة الوقود المستهلك، بينما لم تعطي انتاج البترول والغاز الطبيعي أي دلالة معنويه.	زيادة معدل الانفاق على الطاقة (استخراج البترول والاستخراجات الأخرى)
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	نصيب الفرد من الناتج المحلي[11] [9] - المشتغلين باجر- البطالة - المتعطلين طبقا للنوع والفئة العمرية ومستوى التعليم - نوع العمالة (حكومي – عام – استثماري – خاص – تعاوني – جمعيات) – طبيعة العمل (دائم - متقطع - مؤقت - موسمي – خاص) [14] [28] - متوسط الأجور وساعات العمل طبقا للنوع [33] [34]	وجود دلالة معنويه بتراجع توفير العمل اللائق، فبالرغم من زيادة المشتغلين بعمل (دائم ومتقطع ومؤقت وموسمي وخاص) بالقطاعات الاستثمارية والجمعيات الأهلية والتعاونية، ونقص الإعالة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي وزيادة متوسط الأجور وقلة ساعات العمل، الا انه نقص عدد المشتغلين باجر وزاد عدد المتعطلين (الذكور، بالفئة العمرية (٢٠: ٥٠)، غير المتعلمين، الحاصلين على مؤهل اقل من متوسط ومؤهلات جامعيه).	زيادة معدلات الانفاق لتوفير فرص عمل ودعم النمو الاقتصادي بجميع القطاعات ما عدا الانفاق على المعلومات والمشروعات المالية والمشروعات الحكومية والهيئات التي لا تهدف لربح) غير داله معنوياً.
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	العاملين بالصناعات التحويلية [14] [28] - الانتاج الصناعي – عدد المنشآت الصناعية [35] [36] - عمليات التشييد والبناء وقيمته[37] [38] -.اطوال الطرق - عدد المركبات المرخصة –حركة الطائرات و الركاب - عائدات قناة السويس- [26] [27] -عدد ركاب الموانى البحرية [20] [21] - شحن وتفريغ البضائع بالنقل النهري [39] [40] - نسب استخدام الانترنت والهاتف المحمول من ٤ سنوات فاكثر [1] [28] - نقص العمالة المدربة – عدم توافر المواد الأولية- المنافسة المحلية والأجنبية – صعوبات التسوق – رصيد الاستثمار – صافي القيمة المضافة – الأصول الثابتة [41].	وجود دلالة معنويه بتحفيز التصنيع والابتكار ، حيث زاد الإنتاج الصناعي ومعدل العاملين بالصناعات التحويلية، كما زادت أطوال الطرق ومعدل ملكية السيارة، بينما ثبتت مؤشرات أنماط النقل	زيادة الانفاق لدعم الصناعة والابتكار بالصناعات التحويلية والاتصالات والنقل والتخزين، بينما الانفاق على المعلومات غير دال معنويا
مجتمعات مستدامة	(وزن القمامة [42] [43] - مساحة المحميات الطبيعية -الغابات الشجرية التي تروى بمياه الصرف الصحي المعالج. [20] [21]- وسائل التخلص من القمامة [28].	جميع العوامل غير داله معنويا	- زيادة معدل الانفاق على إعادة التدوير كمؤشر لزيادة الحفاظ على البيئة

المصدر: بتصرف الباحث من نتائج التحليل الاحصائي SPSS

جدول ٢ التغير في المتوسطات الحسابية للعوامل قوية التأثير بمؤشرات التنمية المستدامة في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦).

	Pairs		2006	2016		Pairs		2006	2016
الفقر	Pair 1	معدل الاسر الفقيرة	15.19	33.02	الطاقة	Pair33	توليد الكهرباء	3782.73	6466.29
	Pair 2	معدل اسر اشد فقرا	3.05	7.51		Pair34	استهلاك الكهرباء	2924.02	4730.48
	Pair 3	الاتصال بالصرف	0.43	0.51		Pair35	قيمة الوقود المستهلك	118787	2147042
	Pair4	معدل المباني غير المتصله بالصرف	0.07	0.59	العمل اللائق	Pair36	نصيب الفرد من الناتج المحلي	872.40	106227
	Pair5	معدل المباني للعمل	0.06	0.07		Pair37	المشتغلين باجر	664837	316703
	Pair6	معدل المباني السكنية	0.88	0.99		Pair38	معدل الاعالة	70.61	56.99
	Pair7	المباني غيرمتصله بالمياه	0.08	0.12		Pair39	العمل الاستثماري	27606.1	73173.5
	Pair 8	عدد الاعانات اجتماعيه	13149.29	5570.77		Pair40	العمل التعاوني	879.59	36075.8
	Pair9	قيمة الإعانات	6060.44	1153.85		Pair41	العمل بجمعيات	473.74	9912.66
	Pair10	اراضي الاستصلاح	51446.40	1442.11		Pair42	العمل الدائم	3420.77	460961
	Pair11	المزارع السمكية	13714.14	11209.29		Pair43	العمل المؤقت	243.66	178322
الصحة	Pair12	وفيات الرضع	19.14	6.54		Pair44	العمل الموسمي	57.25	82943.8
	Pair13	وفيات الاطفال	24.56	17.41		Pair45	العمل المتقطع	817.85	168651.
	Pair14	وفيات الامهات	52.94	44.66		Pair46	الذكور المتعطلين	446.11	636.11
	Pair15	الاسره بالمستشفيات	4959.40	4688.70		Pair47	متعطلين (٢٠:١٥)	186.00	120.22
التعليم	Pair16	معدل الامية	630500.6	683947.77		Pair48	متعطلين (٢٠: ٢٥)	398.96	581.59
	Pair17	عدد الفصول	14420.44	17522.59		Pair49	متعطلين (٢٥ :٣٠)	204.85	344.92
	Pair18	مؤهل فوق المتوسط	53857.96	94271.03		Pair50	متعطلين (٣٠ :٤٠)	77.92	183.22
	Pair19	مؤهل جامعي	198943.1	312434.48		Pair51	متعطلين (٤٠ :٥٠)	9.40	43.07
	Pair20	مؤهل فوق الجامعي	5195.11	14159.22		Pair52	متعطل غير متعلم	16.37	43.33
	Pair21	تلميذ/ معلم قبل الابتدائي حكومي	38.80	26.25		Pair53	المتعطلين بمؤهل اقل من متوسط	23.62	101.11
	Pair22	تلميذ/ معلم اعدادي خاص	16.71	21.41		Pair54	متعطل (جامعي)	240.77	395.51
	Pair23	تلميذ/ معلم ثانوي حكومي	8.27	13.73		Pair55	متوسط أجور للذكور	307.59	1008.00
	Pair24	تلميذ/ معلم ثانوي خاص	12.49	45.97		Pair56	متوسط أجور اناث	167.03	971.48
	Pair25	طلاب ثانوي صناعي	25756.96	32308.55		Pair57	م ساعة عمل ذكور	54.88	52.14
	Pair26	طلاب ثانوي تجاري	19442.44	29498.00		Pair58	م ساعة عمل الاناث	55.25	51.81
	Pair27	طلاب ثانوي زراعي	50250.33	8351.14	تحفيز التصنيع	Pair59	قيمة التشييد الفعلي	849626	3248316
	Pair28	تسرب ابتدائي	8167.44	11918.07		Pair60	الانتاج الصناعي	13700735	3845984
	Pair29	تسرب اعدادي	10496.22	16728.22		Pair61	منشات صناعيه	343.96	293.55
المياه	Pair30	الاسر التي لديها مياه مامونه	70.79	89.62		Pair62	عمالة بالصناعات التحويلية	0.1135	0.226
	Pair31	استفادة من مصارف	205230.7	221524.07		Pair63	الطرق	3071.33	6414.51
	Pair32	تدويرمياه صرف صحي	61500.62	383.18		Pair64	ع مركبات مرخصه	146437	346359

المصدر: بتصرف الباحث من نتائج التحليل الاحصائي SPSS

جدول ٣ التغير في المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة بمعدلات الانفاق بالفترة (٢٠١٦ : ٢٠٢٢).

Pairs		2016	2022	Pairs		2016	2022
Pair 1	زراعه، غابات،صيد	14870996	29944864	Pair11	الاتصالات	2975500	6279701
Pair 2	استخراج البترول	10445981	12589601	Pair12	النقل والتخزين	6864914	13637618
Pair 3	استخراجات اخرى	1931218.9	3605041	Pair13	الفنادق والمطاعم	2830666	4665668
Pair4	صناعات تحويليه	19409194	34812997	Pair14	الملكية العقاريه	9928649	19247128
Pair5	الكهرباء والغاز	1614700	4572951	Pair15	خدمات رجال اعمال	4699718	9053979
Pair6	المياه	419230.37	587920	Pair16	التعليم	3021181	5883387
Pair7	الصرف	63486.68	107536	Pair17	الصحة	3339187	6808781
Pair8	إعادة التدوير	388616.26	621833	Pair18	خدمات أخرى	1638948	3403475
Pair9	التشييد والبناء	9006002.7	20292347	Pair19	خدمات غير ماليه	113507295	222184625
Pair10	تجارة الجملة	17841701	36449811	Par20	الخدم بالمنازل	109406	164032

المصدر :- بتصرف الباحث من نتائج التحليل الاحصائي SPSS

٨. تصنيف المحافظات في مؤشرات التنمية المستدامة بالمقارنة بتوزيع أوجه الانفاق (٢٠١٦: ٢٠٢٢)

فيها يتم تطبيق اختبار(Classify) ببرنامج (*SPSS*) لتصنيف المحافظات بأهداف التنمية المستدامة محل الدراسة لعام ٢٠١٦، وبأوجه الانفاق بالفترة (٢٠١٦ : ٢٠٢٢) لخمس مجموعات (مرتفعة جدا (F>100000) – مرتفعة (10000 < F < 100000)– متوسطة (1000 < F < 10000) – منخفضه (100 < F < 1000) – منخفضة جدا(F < 100))، وبمراجعة المؤشرات المؤثرة تبين انخفاض الفروق بالمؤشرا والانفاق بين المحافظات فيما عدا:-

١- وجود فروق متوسطة في متغير استخدام وسائل منع الحمل بهدف المساواة ونبذ العنف

٢- وجود فروق مرتفعة جدا في معدل الاتصال بالكهرباء ، ولم يقابلها فروق في توجيه الانفاق لحل المشكلة بهدف توفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

٣- عدم وجود فروق في اهداف العمل اللائق ونمو الاقتصاد والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ، وبالرغم من ذلك قابلها تركز في الانفاق على الأنشطة الاقتصادية بمناطق دون الأخرى.

ومنها سوف يتم مراجعة كامل الفروق بتصنيف المحافظات بجميع أوجه الانفاق ومؤشرات التنمية لتعظيم الاستفادة من الموارد وسد الفجوة في تركز الأنشطة والخدمات بمناطق دون الأخرى.

ويوضح الجدول رقم (٤) الفروق بين المحافظات في توجيه الانفاق لدعم التنمية المستدامة، ويوضح الجدول رقم (٥) مجموعات التصنيف للمحافظات المصرية في توجية الانفاق لدعم التنمية المستدامة

جدول (٤) الفروق بين المحافظات في توجيه الانفاق لدعم التنمية المستدامة،

الاهداف	الفروق في اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦	الفروق في أوجه الانفاق (٢٠١٦ : ٢٠٢٢
القضاء على الفقر	فروق منخفضة جدا	فروق منخفضة جدا (البنية الأساسية)
القضاء التام على الجوع	فروق منخفضة لاستصلاح الأراضي ،وفروق منخفضة جدا لباقي العوامل	فروق منخفضة جدا (الزراعة)
الصحة الجيدة	فروق منخفضة جدا	فروق منخفضة (الصحة)
التعليم الجيد	فروق منخفضة جدا	فروق منخفضة (التعليم)
المساواة ونبذ العنف	فروق متوسطة (نسب استخدام وسائل منع الحمل) ، فروق منخفضة (تعرض الأطفال لعقاب بدني) فروق منخفضة جدا ببقية العوامل	ظاهرة اجتماعية ليس لها دلاله مقابله بالإنفاق
المياه النظيفة	فروق منخفضة جدا	فروق منخفضة جدا (المياه)

الاهداف	الفروق في اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦	الفروق في أوجه الانفاق (٢٠١٦ : ٢٠٢٢
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	- فروق مرتفعة جدا بمعدل الاتصال بالكهرباء ، فروق منخفضة بإنتاج الغاز الطبيعي، فروق منخفضة جدا ببقية العوامل	فروق منخفضة جدا (الطاقة)
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	فروق منخفضة (عدد المتعطلين بعمر (٦٠ :٦٤) ، فروق منخفضة جدا ببقية العوامل	فروق مرتفعة (تكنولوجيا المعلومات) ، فروق متوسطة (الهيئات التي لا تهدف لربح والمشروعات المالية وخدمات رجال الاعمال) ، فروق منخفضة (الانفاق على التجارة والنقل والتخزين والاتصالات والملكية العقارية والخدم بالمنازل والمشروعات غير المالية ، فروق منخفضة جدا (الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والفنادق والمطاعم).
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	فروق منخفضة جدا	
مدن مستدامة	فروق منخفضة جدا	فروق منخفضة جدا (إعادة التدوير)

المصدر :- بتصرف الباحث من نتائج التحليل الاحصائي SPSS

جدول ٥ تصنيف المحافظات في توجيه الانفاق لاهداف التنمية المستدامة

	التصنيف طبقا لمؤشرات التنمية المستدامة ٢٠١٦	التصنيف طبقا للإنفاق (٢٠١٦ :٢٠٢٢)
الفقر	محافظات بور سعيد والقاهرة والجيزة (الأقل في نسب الاسر الفقيرة والاشد فقرا)، محافظات جنوب سيناء ومطروح وشمال سيناء وقنا (الأعلى في نسب الفقيرة والاشد فقرا)	محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية الأعلى في الانفاق على البنية الأساسية
القضاء التام على الجوع	محافظة البحيرة (الأعلى في جميع المؤشرات الزراعية، ولكنها الأعلى أيضا في نسب التعدي على الأراضي الزراعية) تليها محافظة كفر الشيخ الأعلى في الإنتاج السمكي، ولكنها الأعلى في انتشار الانيميا، محافظات القاهرة والجيزة (سالب بالمؤشرات الزراعية ،والأعلى في عدد المذبوحات) محافظات الدقهلية – الغربية - دمياط - الشرقية - بني سويف – المنيا – الفيوم – أسيوط -قنا – سوهاج (بالرغم من وجود مقومات للتنمية الزراعية الا انها الاعلى في انتشار سوء التغذية)	محافظات (القليوبية – البحيرة – الدقهلية – كفر الشيخ – الشرقية - المنيا (الأعلى في الانفاق على الزراعة) تليها محافظة الجيزة.
الصحة الجيدة والرفاه	م١:- القاهرة- الاسكندرية (الأعلى في عدد المستشفيات وعدد الاسره بها برغم من انها ضمن المجموعات الأقل في عدد الأطباء ومنها الأعلى في عدد وفيات الرضع والأطفال)، محافظة شمال سيناء (الأعلى في عدد الأطباء / فرد) وذلك يرجع للمقارنة بعدد السكان	محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية: (الأعلى في الانفاق على الصحة)
التعليم الجيد	القاهرة والجيزة (الأعلى في تجهيز مدارس للمعاقين واغلب المؤشرات ومنها معدل تلميذ/ مدرس والامية والتسرب مطروح ودمياط والسويس وجنوب سيناء وبور سعيد والاسماعيلية وقنا واسوان والبحر الأحمر (الثاني في تجهيز مدارس للمعاقين) محافظات شمال سيناء والوادي الجديد ي الأقل في عدد التلاميذ بالمقارنة لعدد المعلمين.	محافظات القاهرة: والجيزة والاسكندرية- الأعلى في الانفاق على التعليم

	التصنيف طبقا لمؤشرات التنمية المستدامة ٢٠١٦	التصنيف طبقا للإنفاق (٢٠١٦ :٢٠٢٢)
المساواة ونبذ العنف	محافظات القاهرة والجيزة الأعلى في جميع المؤشرات الإيجابية والاقل في المؤشرات السلبيه ماعدا تعرض الأطفال لعقاب بدني وتعرض السيدات لعنف، محافظات القليوبية والاسكندرية والدقهلية والغربية والشرقية والمنيا وأسيوط وسوهاج (ضمن الأعلى في الوظائف الهامة للإناث والصحة العامة للمرآه واستخدام وسائل منع الحمل ، ولكنها الأعلى تعرض النساء والأطفال لعنف والزواج في سن مبكر وختان الاناث)، جميع المحافظات موجبه في استخدام وسائل منع الحمل ما عدا شمال سيناء – جنوب سيناء	ظاهرة اجتماعية ليس لها دلاله مقابلة في أوجه الانفاق
مياه نظيفة وصحية	محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية (الأعلى في انتاج المياه النقية)، محافظة البحيرة (الأعلى في الاستفادة من مياه الابار والمصارف وتوفير مياه مأمونة)، محافظتي سوهاج واسوان (الأعلى في إعادة تدوير مياه الصرف الصحي)	محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية (الأعلى في الانفاق على المياه والصرف)، ومحافظات القليوبية – البحيرة – الدقهلية – كفر الشيخ – الشرقية - المنيا (موجب في الانفاق على المياه)
الحصول على الطاقة	م١ :- القاهرة- الجيزة (الأعلى في الاتصال واستهلاك وتوليد الكهرباء وفي قيمة الوقود المستهلك) تليهم محافظات القليوبية – الاسكندرية – دمياط – الاسماعيلية، محافظة مطروح (الأعلى في انتاج الغاز الطبيعي واستخراج البترول وإنتاج الغاز السائل) تليها محافظات الدقهلية – جنوب سيناء – البحر الأحمر.	محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية الاعلى في الانفاق على الكهرباء ، محافظات القاهرة والإسكندرية الأعلى في الاستخراجات لغير البترول وتكرير البترول ، محافظات مطروح – الغربية – المنوفية- دمياط - السويس - شمال سيناء – جنوب سيناء – بورسعيد - الوادي الجديد - الأقصر – البحر الاحمر– الإسماعيلية – بني سويف – الفيوم – أسيوط – سوهاج – قنا – اسوان (الأعلى في استخراج البترول)
توفير العمل اللائق	محافظة القاهرة (الأعلى في جميع المؤشرات (عمل – بطالة) وسالب في نصيب الفرد من الناتج المحلي وذلك نظرا لارتفاع عدد السكان)، محافظات: الجيزة – القليوبية – الاسكندرية -البحيرة- الشرقية (الأعلى في نصيب الفرد من الناتج المحلي والثانية في اعداد المشتغلين والمتعطلين كما انها سالب في نسب الإعالة ولكنها سالب في متوسط الأجور للذكور والاناث)، محافظة اسوان (الأعلى في التوظيف الحكومي والعام والجمعيات) .	استحوذت محافظتي القاهرة والجيزة على أوجه الانفاق بتكنولوجيا المعلومات وخدمات رجال الاعمال والمشروعات المالية، (اعلى فروق بين المحافظات) وهما الاعلى أيضا بباقي المؤشرات تلتهم محافظة الإسكندرية. بينما ظهرت محافظات مطروح – الغربية – المنوفية- دمياط - السويس - شمال سيناء – جنوب سيناء – بورسعيد - الوادي الجديد - الأقصر – البحر الاحمر– الإسماعيلية – بني سويف – الفيوم – أسيوط – سوهاج – قنا – اسوان (سالب في الانفاق على الأنشطة الاقتصادية)
البنية التحتية وتحفيز التصنيع	محافظات القاهرة الأعلى في جميع المؤشرات تليها محافظات :- الجيزة والقليوبية – الاسكندرية - الدقهلية - الغربية – الشرقية ، ولكنها الأعلى ايضا في وجود طاقات عاطلة خاصة بنقص راس المال المستثمر – عدم توافر المواد الأولية – صعوبات التسوق – عدم توافر العمالة المدربة – مستوى المنافسة المحلية والعالمية). محافظات دمياط – السويس – بور سعيد (ضمن اعلى محافظات في عائدات قناة السويس والإنتاج الصناعي ونسب استخدام الهاتف والحاسب والانترنت)	
مدن محلية مستدامة	محافظات القاهرة- الإسكندرية (الأعلى في التخلص الامن من القمامة)،محافظة أسيوط الأعلى في ري الغابات الشجرية بمياه صرف معالجة، محافظات البحيرة – المنيا - قنا (الأعلى في التخلص غير الامن للقمامه، كما انها أيضا تتبع أساليب الدفن في الأرض او استخدام القمامه كسماد ضمن إجراءات التخلص من القمامة)	محافظات القاهرة والجيزة (الاعلى في الانفاق على إعادة التدوير، تبعتهم محافظة الاسكندرية

بتصرف الباحث من نتائج التحليل الاحصائي SPSS

٩. نتائج البحث

من خلال عرض التجارب السابقة في توجيه الانفاق لدعم اهداف التنمية المستدامة بتحسين استغلال الموارد المتاحة، والمفاضلة بين الإنفاق الاستهلاكي (تجارة السلع – المطاعم – الفنادق - ..) والاستثماري (الأنشطة الاقتصادية – الصحة والتعليم لتعزيز الموارد البشرية - الطرق والبنية الأساسية لتعزيز الاتصال)، تبين ان جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالتجربة المصرية غير متكافئة مع الزيادة السكانية المستمرة وتركز الأنشطة والخدمات بمناطق دون الأخرى، فبالرغم من تطور أوجه الانفاق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بتقليل الفروق البينية بين المحافظات، الا ان استحواذ محافظات (القاهرة – الجيزة – الإسكندرية) على أغلب أوجه الانفاق ومؤشرات التنمية لزيادة عدد السكان بها يتنافى مع تحقيق الاستدامة، ومن خلال مراجعة توجيه الانفاق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة تبين ما يلي :-

١ـ القضاء على الفقر:- أثر زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي في خفض نسبة الفقر بمحافظات الجيزة والقليوبية والإسكندرية والبحيرة والشرقية، كما ساهم الانفاق على استخراج البترول في انخفاض نسب الفقر بمحافظة بورسعيد.

٢ـ القضاء التام على الجوع

- انعكس الانفاق على الزراعة واستصلاح الأراضي في دعم القضاء على الجوع بمحافظة البحيرة (الأعلى في استصلاح الأراضي وكافة المؤشرات الزراعية) ، وبمحافظة كفر الشيخ (الأعلى في الإنتاج السمكي والمزارع السمكية) وبمحافظات الدقهلية – الشرقية - المنيا (الثالث في المساحة المحصولية والإنتاج السمكي).
- لم يرتبط زيادة الانفاق على الزراعة في القضاء على الجوع بمحافظات القليوبية والجيزة (ضمن اعلى المحافظات في الانفاق على الزراعة واستصلاح الأراضي، ولكنها أظهرت مؤشرات سالبه في مؤشر القضاء على الجوع)، على عكس محافظات دمياط وبني سويف والمنيا والفيوم وأسيوط وقنا وسوهاج (سالب في الانفاق على الزراعة واستصلاح الأراضي ، وصنفت ضمن محافظات المركز الثالث في المساحة المحصوليه والإنتاج السمكي).
- لم تتبع محافظتي جنوب سيناء والبحر الأحمر أيا من المجموعات لانها الاقل في جميع المؤشرات

وتوضح الاشكال ارقام (٤) و (٥) مؤشرات القضاء على الفقر والجوع لعام ٢٠١٦.

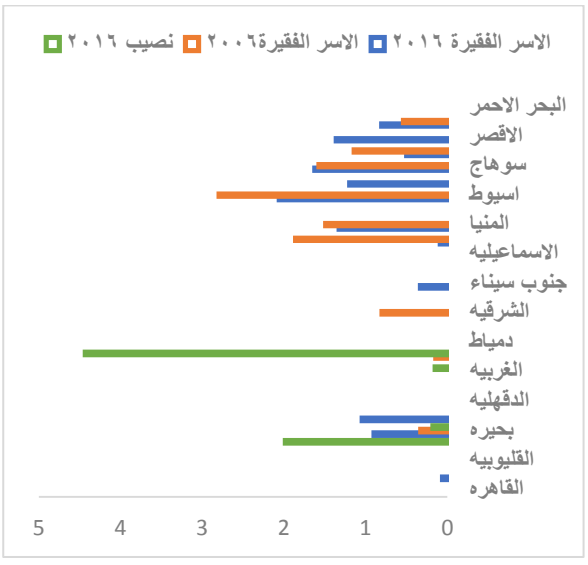

شكل ٤ مؤشرات القضاء على الفقر:٢٠١٦ المصدر [1]]

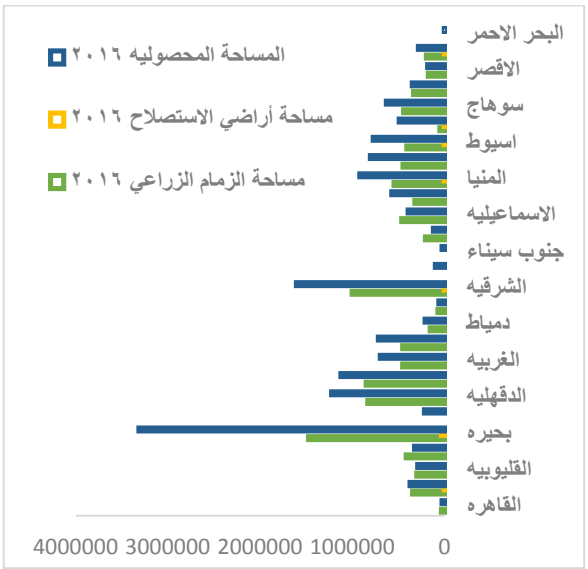

شكل ٥ مؤشرات القضاء على الجوع المصادر[17] [19]

٣- الصحة الجيدة والرفاه :- ساهم الانفاق على الصحة في دعم الصحة الجيدة والرفاه بزيادة عدد المستشفيات والاسره بها لدعم الرعاية الصحية الا انها مازالت غير كافيه لاستيعاب الزيادة السكانية المستمرة (نقص عدد الأطباء بالمقارنة بعدد السكان)، كمثال المؤشرات الخاصة بمحافظتي القاهرة والاسكندرية، وبالرغم من ان محافظة الجيزة ضمن اعلى محافظات في الانفاق على الصحة، الا انها أظهرت مؤشرات سلبيه بدعم الصحة الجيدة والرفاه.

٤- التعليم الجيد – ساهم الانفاق على التعليم في زيادة نسبة الفصول بالمدارس وخفض نسب الامية وتجهيز مدارس للمعاقين ببعض المحافظات وارتفاع اعداد الخريجين، الا انه لم يساهم في خفض نسب التسرب من التعليم، كما ان نقص عدد المدرسين بالمقارنه بالتلاميذ إثر على جوده التعليم المستهدفة، كمثال محافظتي القاهرة والجيزة .

وتوضح الاشكال ارقام (٦) و (٧) مؤشرات توفير الصحة والتعليم بصورة جيدة.

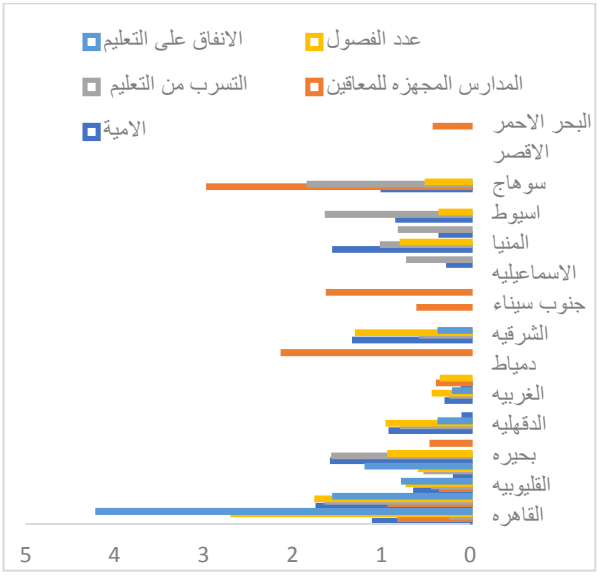

شكل ٦ مؤشرات التعليم الجيد [1] [9] [14] [15] [27]

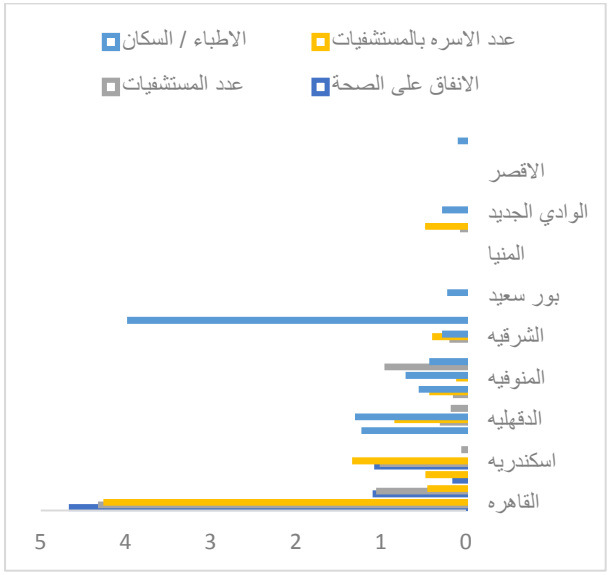

شكل ٧ مؤشرات جودة الصحة [9] [25]

٥- المساواة ونبذ العنف: - انعكس الانفاق بكافة المؤشرات بمحافظة القاهرة إيجابا على تحقيق المساواه ونبذ العنف ماعدا تعرض الأطفال لعقاب بدني، في حين لم يساهم تطور نفس المؤشرات بمحافظة الجيزة على نبذ العنف بها.

٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية :-

- انعكس الانفاق على المياه على توفير المياه النظيفة بمحافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية
- لم يتم توظيف عناصر الانفاق على المياه والصرف الصحي بمحافظات سوهاج واسوان ، برغم كونها الأعلى في إعادة تدوير مياه الصرف الصحي وموجب في الاتصال بالمياه.
- انعكس الانفاق على المياه في توفير مياه نظيفة بمحافظات القليوبية والدقهلية وكفر الشيخ والشرقية والمنيا (موجب في الاتصال بالمياه وفي الاستفادة من المصارف) ، بينما لم يتم توجيه الانفاق اللازم لمحافظات مطروح والغربية والمنوفية والسويس ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية وبني سويف والفيوم واسيوط والوادي الجديد وقنا والأقصر والبحر الأحمر للاستفادة بنفس المؤشرات.
- انعكس الانفاق على المياه بمحافظة البحيرة (الأعلى في الاستفادة من مياه الابار والمصارف وتوفير مياه مأمونه).

٧- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

- ساهم الانفاق على استخراج البترول بمحافظات مطروح وجنوب سيناء والبحر الأحمر في كونها الأعلى في توفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

- لم يتم توظيف الانفاق على الطاقة بشكل صحيح بمحافظات دمياط والغربية والمنوفية والسويس وشمال سيناء وبورسعيد وبني سويف والفيوم واسيوط والوادي الجديد والأقصر واسوان حيث أعطت مؤشرات سالبه بجميع العوامل. وتوضح الاشكال ارقام (٨) و (٩) مؤشرات توفير مياه وطاقة نظيفة.

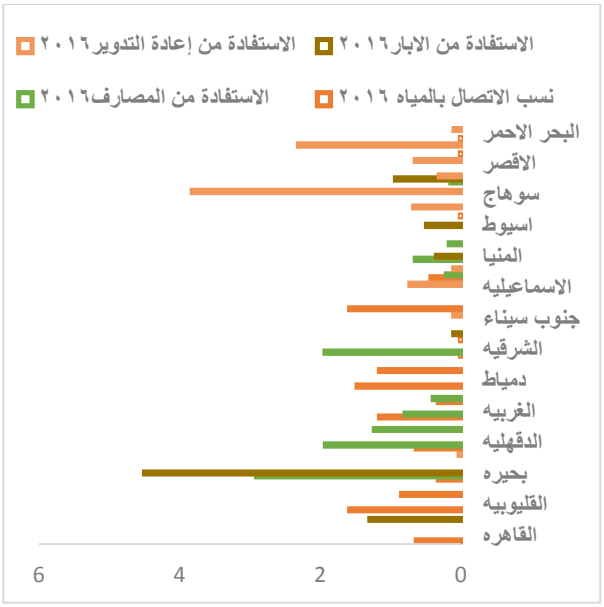

شكل ٨ مؤشر توفير مياه نظيفة [1] [30]

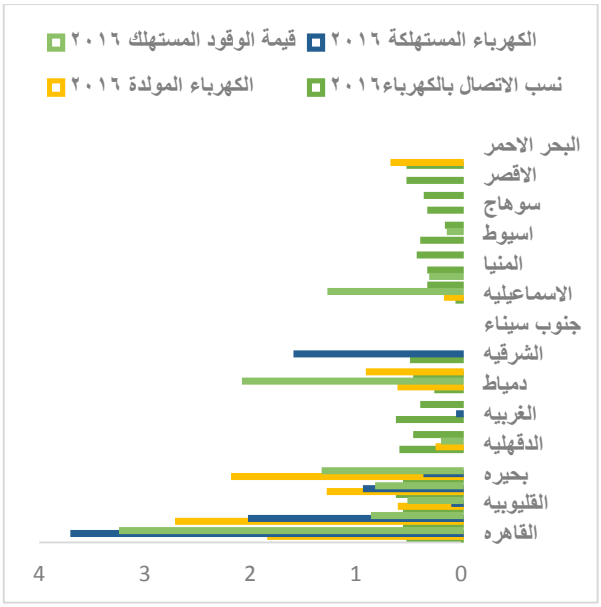

شكل ٩ مؤشر توفير طاقة نظيفة [1] [32]

٨- العمل اللائق ونمو الاقتصاد

- انعكس استحواذ محافظتي الجيزة والإسكندرية على أوجه الانفاق في كونها ضمن أعلى محافظات في نصيب الفرد من الناتج المحلى، على عكس محافظة القاهرة (الأعلى في أوجه الانفاق وسالب في نصيب الفرد من الناتج المحلي نتيجة لارتفاع عدد السكان بالمقارنة بباقي المحافظات)

- بالرغم من استحواذ محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية على أغلب أوجه الانفاق وفرص العمل، الا انها مازالت لم تحقق المستهدف منها في توفير العمل اللائق (مازالت الأعلى في اعداد المتعطلين (نتيجة لارتفاع عدد السكان بالمقارنة بباقي المحافظات))، مع وجود طاقة عاطله غير موظفة كما يجب فيما يخص نقص راس المال المستثمر وعدم توافر المواد الأولية وصعوبات التسوق وعدم توافر العمالة المدربة ومستوى المنافسة المحلية والعالمية .

- انعكس الانفاق على الزراعة إيجابا على توفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي بمحافظة البحيرة (ضمن اعلى محافظات في نصيب الفرد من الناتج المحلي وعدد المشتغلين والاقل في نسب الإعالة)، ولكنها ضمن الأقل في متوسط الأجور (قل الالتحاق بالتعليم الفني الزراعي) والاعلى في التعدي على الأراضي الزراعية.

- لم ينعكس توجيه الانفاق لدعم الصناعات التحويلية بمحافظتي الدقهلية والشرقية (صافي الإنتاج والقيمة المضافة وعدد المنشآت الصناعية والعاملين بالصناعة التحويلية) على ارتفاع مؤشرات العمل حيث صنفت ضمن المجموعة الأعلى في نسب الإعالة والاقل في متوسطات الأجور والاقل في اعداد المشتغلين باجر.

- لم ينعكس ارتفاع متوسط الأجور بمحافظات مطروح - شمال سيناء- جنوب سيناء - الاسماعيلية - الوادي الجديد - الأقصر- البحر الاحمر على توفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الأقل في العمالة وسالب في مؤشرات الصناعة)

- بالرغم من ارتفاع الأجور بمحافظات دمياط والسويس وبور سعيد ودعم التنمية الصناعية وتحفيز الابتكار (موجب في عائدات قناة السويس والإنتاج الصناعي والثانية في نسب استخدام الهاتف والحاسب والانترنت بعد محافظة القاهرة – تجهيز مدارس للمعاقين) الا انها مازالت لم توفر العمل اللائق والنمو الاقتصادي (ضمن المحافظات الأقل في عدد السكان وقوة العمل) ولم تحظى كما يجب بنصيباً من الانفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

- التباين بين المحافظات في الانفاق على القطاعات الاقتصادية الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وخدمات رجال الاعمال لدعم الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية لصالح محافظتي القاهرة والجيزة، حيث زادت القيمة المضافة والبنية الأساسية لتحفيز الصناعة والابتكار
- بالرغم من ان محافظة البحيرة الأعلى في توفير الطاقة ، الا انها أظهرت نتائج سالبه في جميع مؤشرات التصنيع وتحفيز الابتكار، مما دل على اكتفائها بنشاط الزراعة كنشاط احادي للتنمية مع عدم خلق قيمه مضافه للتصنيع.
- لم يدعم الانفاق على الزراعة للقضاء على الجوع مع توفير مصادر المياه والطاقه التصنيع والابتكار بمحافظة البحيرة (حيث انها لم تتبع أيا من المجموعات في مؤشرات الحصول على الطاقة، حيث انها الاعلى في جميع المؤشرات).

وتوضح الاشكال ارقام (٤) و (٥) توجيه الانفاق لتوفير فرص العمل اللائق وتحفيز التصنيع والابتكار.

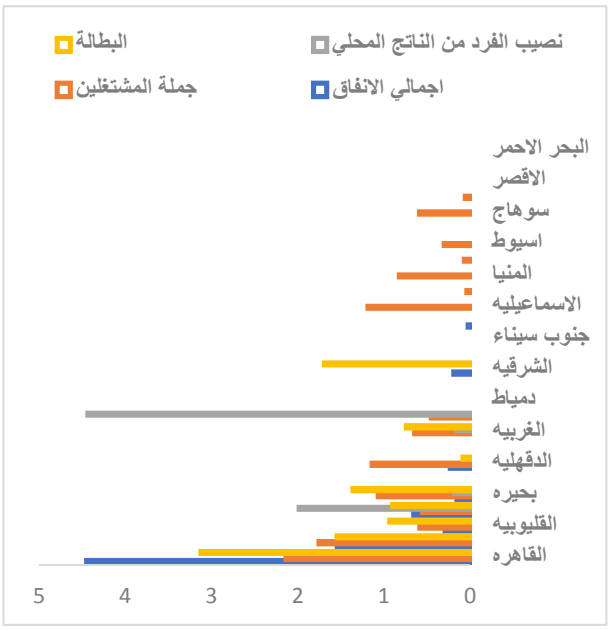

شكل ١٠ مؤشر توفير العمل اللائق [9] [28]

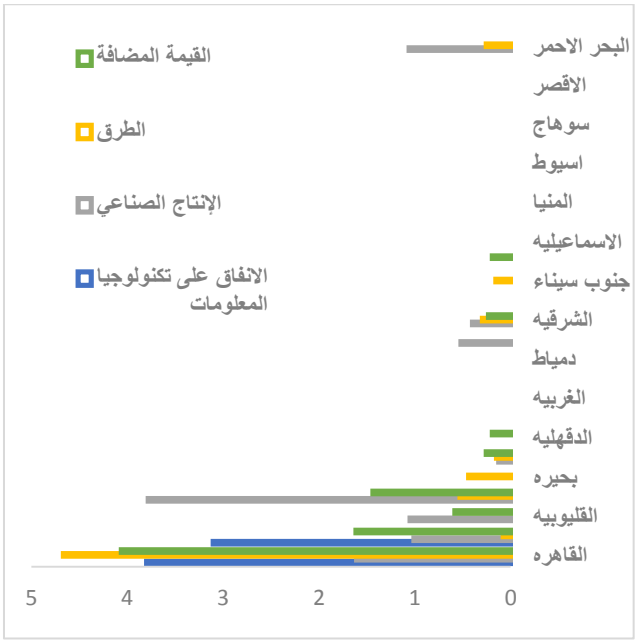

شكل ١١ مؤشر تحفيز التصنيع والابتكار [9] [27] [36] [41]

١٠- مدن ومجتمعات محلية مستدامة :- نتيجة لتصنيف محافظات القاهرة والإسكندرية والجيزة ضمن أعلى المحافظات في خلق مدن مستدامة، وذلك بالتخلص الامن من القمامة، والانفاق بها على مشروعات إعادة التدوير.

١٠. مناقشة وخلاصة:-

استهدف البحث رصد مؤشرات التجربة المصرية في توجيه الانفاق لدعم اهداف التنمية المستدامة ال ١٠ التي تناولها البحث ، وذلك لسد الفجوة بين المناطق المختلفة في تركز الخدمات والأنشطة الاقتصادية، وهو ما يتنافى مع أهداف التنمية المستدامة والتنمية البشرية بتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافؤ بين المناطق المختلفة.

وبالاستفادة من مراجعة التجارب العالمية في توجيه أولويات الانفاق، لابد من تحسين استغلال الموارد المتاحة، والمفاضلة بين الإنفاق الاستهلاكي والانفاق الإنتاجي (الأنشطة الاقتصادية – الصحة والتعليم لتعزيز الموارد البشرية - الطرق والبنية الأساسية لتعزيز الاتصال ودعم النمو الاقتصادي) لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بالمناطق المختلفة.

وبمراجعة وتحليل مؤشرات التجربة المصرية تبين ان الزيادة السكانية هي التحدي الأكبر لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لتركز أوجه الانفاق بالمناطق الأعلى سكانا (القاهرة والجيزة والاسكندرية) مما اخل بمبادئ التنمية المستدامة، وتتبين ان جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالتجربة المصرية غير متكافئة مع الزيادة السكانية المستمرة وتركز الأنشطة والخدمات بمناطق دون الأخرى.

وبالرغم من تطور مؤشرات البنية الأساسية والتحتية لتحفيز التصنيع، نقصت معدلات الحصول على الطاقة وتوفير العمل اللائق، وثبتت المؤشرات البيئية، كما تبين زيادة الانفاق على تكنولوجيا المعلومات بالمقارنة بباقي الأنشطة الاقتصادية ، واستحواذ محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية على أوجه الانفاق ومؤشرات التنمية، وهوما يتطلب التوازن في توزيع جهود التنمية بكافة المحافظات ومنها يوصي البحث بما يلي:

١- متابعة تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ومردوده على خفض نسبة الفقر لتصحيح أي خلل في توجيه الانفاق بالمناطق المختلفة ودعم التنمية المستدامة.
٢- توظيف الانفاق على الزراعة بمحافظات القليوبية - الجيزة لدعم مؤشر القضاء على الجوع بهم.، وتوجيه الانفاق على الزراعة لمحافظات دمياط وبني سويف والمنيا والفيوم وأسيوط وقنا وسوهاج، وذلك لتحسين استغلال الموارد الزراعية المتاحة الخاصة بالمساحة المحصولية والإنتاج السمكي لدعم القضاء التام على الجوع.
٣- السعي لتوجيه الانفاق على الصحة بما يكافئ استيعاب الزيادة السكانية المستمرة لتحقيق الصحة الجيدة والرفاه
٤- السعي لتوجيه الانفاق على التعليم بما يكافئ استيعاب الزيادة السكانية المستمرة لتحقيق التعليم الجيد .
٥- متابعة مردود التطور في المشروعات الخاصة بالقضاء على الفقر والجوع وتعزيز الموارد البشرية بالإنفاق على الصحة والتعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية الخاصة بالمساواة ونبذ العنف.
٦- توجيه الانفاق على المياه والصرف الصحي لمحافظات سوهاج واسوان ومطروح والغربية والمنوفية والسويس ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية وبني سويف والفيوم واسيوط والوادي الجديد وقنا والأقصر والبحر الأحمر، للاستفادة من مياه المصارف وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي، لاستغلالها في أغراض ري الحدائق بدلا من مياه الشرب.
٧- توظيف الانفاق على الطاقة بشكل صحيح بمحافظات دمياط والغربية والمنوفية والسويس وشمال سيناء وبورسعيد وبني سويف والفيوم واسيوط والوادي الجديد والأقصر واسوان، لتحسين استغلال الموارد وتوفير الطاقة بأسعار معقولة.
٨- توجيه الانفاق لمحافظات مطروح وشمال وجنوب سيناء والاسماعيلية والوادي الجديد والأقصر والبحر الأحمر، لتوفير العمل اللائق الجاذب للعمالة، بكونها ضمن اعلى محافظات في الحصول على الطاقة وفي متوسطات الأجور.
٩- توجيه الانفاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحسين استغلال الموارد المتاحة لدعم التصنيع والابتكار (ارتفاع الأجور - موجب في عائدات قناة السويس والإنتاج الصناعي والثانية في نسب استخدام الهاتف والحاسب والانترنت بعد محافظة القاهرة – تجهيز مدارس للمعاقين) بمحافظات دمياط والسويس وبور سعيد.
١٠- دعم اهداف التصنيع والابتكار والهياكل الأساسية (صناعات غذائية) بمحافظة البحيرة بالاعتماد على التنمية الزراعية بها وتوافر مصادر الطاقة، للتغلب على ضعف الأجور وإيجاد قيمة مضافة للتصنيع.
١١- توظيف الانفاق للتصنيع والابتكار وتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية للقضاء على الطاقة العاطلة الخاصة بنقص راس المال المستثمر – عدم توافر المواد الأولية – صعوبات التسوق – عدم توافر العمالة المدربة – مستوى المنافسة المحلية والعالمية، لدعم التنمية الاقتصادية.
١٢- توظيف مؤشرات التصنيع والابتكار والهياكل الاساسية (صافي الإنتاج والقيمة المضافة وعدد المنشآت الصناعية والعاملين بالصناعة التحويلية) بمحافظتي الدقهلية والشرقية، للتغلب على ارتفاع معدلات الاعالة ونقص الأجور.
١٣- خلق مدن مستدامة، بالإنفاق على إعادة التدوير ، والتوعية بالتخلص الامن من القمامة.، والحفاظ على البيئة.

١١- المراجع

[1] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، (٢٠٢٢). تقرير التنمية البشريه في مصر ٢٠٢١.
[2] Ditimi ،A. ،Philip ،N .Adebayo ،A. R. ،(2011) . Components of Government Spending and Economic Growth in Nigeria: An Error Correction Modelling. Journal of Economics and Sustainable Development، vol. 2, no. 4, pp. 219 –237.
[3] Osuji ،E. و Nwani ،S. E. ،(2022). Achieving sustainable development goals: Does government expenditure framework matter? International Journal of Management, Economics and Social Sciences, vol. 9, no. 3, pp. 131 –160.
[4]Wahyudi) ،2022). The Relationship between Government Spending and Economic Growth Revisited. International Journal of Economics and Financia Forum, vol.10, pp.84-88.

[5]Hartanto ،D. ،R و .Adhani ،A. ،(2020). IS PATTERN OF GOVERNMENT SPENDING RELATED WITH ENVIRONMENTAL SUSTAINABILITY IN ASEAN COUNTRIES? ROLE OF DEBT SERVICING, DEVELOPMENT EXPENDITURE AND SOCIAL INVESTMENT. JOURNAL OF SECURITY AND SUSTAINABILITY ISSUES, vol.10. pp. 139-149.

[6] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠.

[7] Lee ،J. C. ،Won ،Y. J و .Jei ،S. Y. ، (2019). Study of the Relationship between Government Expenditures and Economic Growth for China and Korea. sustainability ،vol. 11, no. 22, pp. 1 –11.

[8] ماجد عبد العظيم حسن قابيل، (٢٠٢٢). إثر الانفاق الحكومي على التنمية المستدامة في مصر. المجله العلمية للاقتصاد والتجاره، : Doi 10.21608/ JSEC.2022.260522

[9] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، (٢٠٢٢). الناتج المحلي الاجمالي (نمو الناتج المحلي الإجمالي – الاستثمارات العاملة- الناتج المحلي الإجمالي وفقا للمحافظة)، ٢٠٢٢

[10] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٩). التقرير الاحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

[11] معهد التخطيط القومي، (٢٠٠٨). تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨.

[12] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٠). النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية عام ٢٠٠٩.

[13] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٢٠). النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية عام ٢٠١٨.

[14] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٨). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكنية ٢٠٠٨.

[15] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٧). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشات.

[16] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٨). نشرة الزمام والملكية الزراعية عام ٢٠٠٧.

[17] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٨). نشرة الزمام والملكية الزراعية عام ٢٠١٧.

[18] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٨). نشرة استصلاح الاراضي عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.

[19] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٨). نشرة استصلاح الاراضي ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

[20] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٨). مصر في ارقام ٢٠٠٨.

[21] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٨). مصر في ارقام ٢٠١٨.

[22] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٩). النشرة السنوية لإحصاءات الانتاج السمكي عام ٢٠٠٧.

[23] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٩). النشرة السنوية لإحصاءات الانتاج السمكي عام ٢٠١٧.

[24] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٧). النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية ٢٠٠٦.

[25] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٧). النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية لعام ٢٠١٦.

[26] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٨). الكتاب الاحصائي السنوي، مصر٢٠٠٨.

[27] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٨). الكتاب الاحصائي السنوي، مصر ٢٠١٨.

[28] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٩). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشات لعام ٢٠١٧.

[29] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٨). النشرة السنوية لإحصاء الري والموارد المائية عام ٢٠٠٧.

[30] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٨). النشرة السنوية لإحصاء الري والموارد المائية عام ٢٠١٧.

[31] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٨). النشرة السنوية لإحصاء الكهرباء والطاقة عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.

[32] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٨). النشرة السنوية لإحصاء الكهرباء والطاقة عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

[33] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٠). النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والاجور وساعات العمل ٢٠٠٩.

[34] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٩). النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والاجور وساعات العمل ٢٠١٨.

[35] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٨). النشرة السنوية لإحصاء الانتاج الصناعي عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.

[36] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٧). النشرة السنوية لإحصاء الانتاج الصناعي عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

[37] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٨). النشرة السنوية لإحصاء التشييد والبناء لعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.

[38] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٨). النشرة السنوية لإحصاء التشييد والبناء لعام ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

[39] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٠٧). النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع والركاب بالنقل النهري عام ٢٠٠٦.

[40] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٧). النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع والركاب في قطاع النقل النهري عام ٢٠١٦.

[41] لجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٨). النتائج النهائية للتعداد الاقتصادي الخامس لمصر ٢٠١٨/٢٠١٧ .

[42] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٠٩) النشرة السنوية لإحصاءات خدمات المرافق العامة بمجالس المدن والاحياء ٢٠٠٨.

[43] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٩). النشرة السنوية لإحصاءات خدمات المرافق العامة بمجالس المدن والاحياء ٢٠١٨